الأنباء
الاربعاء 6 يوليو 2011

لجنة حماية الأموال العامة تستأنف اجتماعاتها للتحقيق حول تجاوزات الهيئة العامة للاستثمار

استأنفت لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية اجتماعاتها الأولى كلجنة تحقيق فيما أثاره النائب عادل الصرعاوي حول تجاوزات الهيئة العامة للاستثمار في شركة «الأوفست» بحضور رئيس مجلس إدارة الشركة أنور الجودر والنائب عادل الصرعاوي وعضو مجلس إدارة الشركة نوف الروضان وممثلي ديوان المحاسبة للاستماع لأقوالهم حول كافة الشبهات المتصلة بهذه القضية تمهيدا لإعداد تقريرها حول هذه القضية قبل بداية دور الانعقاد المقبل بالاستعانة بديوان المحاسبة الذي ستفوضه اللجنة للبحث بتفاصيل كافة الشركات المرتبطة بالأوفست والتي عملت من خلال المشاريع التي أولتها إياها خلال الفترة الماضية.

وقال رئيس اللجنة النائب مسلم البراك في تصريح صحافي: اجتمعت لجنة حماية الأموال العامة بحضور رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للأوفست وديوان المحاسبة والأخت الفاضلة نوف الروضان والأخ عادل الصرعاوي لمناقشة ما تمت إحالته للجنة كلجنة تحقيق حول الشركة الوطنية للأوفست وكذلك التقارير الواردة من قبل ديوان المحاسبة منذ 2008 إلى 2010 مع جميع المذكرات المطروحة وجميع الشركات حتى تتعامل مع الأوفست، مشيرا إلى أن النائب عادل الصرعاوي تقدم بالأسئلة التي سبق أن قدمها إلى وزير المالية ولم يتلق أي ردود عليها بالإضافة إلى تقديمه بعض المستندات المتعلقة بالشركة والمذكرات التي أرسلت داخليا بين بعض المسؤولين والإدارة العليا للشركة الحالية والسابقة.

وأوضح البراك أن خطورة شركة الأوفست تكمن في حجم المبالغ التي تتعامل فيها مع الشركات التي تتولى مشاريع داخل الكويت اذ بلغ «أي حجم المبالغ» خمسة مليارات وثلاثمائة وثمانية وسبعين دينارا ولا توجد أي ضوابط تعمل من خلالها شركة الأوفست على اختيار الشركات المنفذة لمشاريع الدولة ناهيك عن غياب المعايير الرقابية ومنها على سبيل المثال أحد المشاريع التي أقيمت في عهد الإدارة السابقة حولت كمنح لبعض الشركات والصناديق، مبينا أن اللجنة طلبت من رئيس مجلس إدارة شركة الأوفست أن يزودنا بكافة التقارير المتعلقة بهذا الموضوع.

وتابع البراك: كما أن هناك إحالات إلى النيابة العامة تمت من قبل مجلس الإدارة الحالي يرتبط جزء منها بهذا الأمر وطلبت اللجنة تزويدها بصيغ هذه الإحالات إلى النيابة وذلك أن جزءا كبيرا من المشاكل التي تواجه عملية هدر المال العام هو تقديم البلاغات للنيابة العامة دون مستندات ما يترتب عليه حفظ التحقيق، لافتا إلى أن اللجنة ستعمل على توجيه تكليفات مباشرة للدخول في تفاصيل بعض الشركات التي تدور حولها الكثير من الملاحظات من خلال ديوان المحاسبة.

ونوه البراك إلى أن اللجنة تحتاج إلى وقت لإنجاز تقريرها حول هذه القضية التي سيتم رفعها قبل بداية دور الانعقاد بعد مقابلة كافة الجهات ذات الصلة، مشيرا إلى أن اللجنة لا تستطيع حتى هذه اللحظة تقديم أي رأي بهذه القضية حتى استيفاء كافة الوثائق وحضور كافة الأطراف المرتبطة بها ومنها رئيس إدارة المخالفات المالية بديوان المحاسبة خاصة أن الديوان على اطلاع بهذا الموضوع وسبق أن قدم 3 تقارير حول كافة تفاصيله لاسيما أن مخالفات اجتماعات الجمعية العمومية لشركة الأوفست قد حولت إلى قسم المخالفات المالية.

وأعرب البراك عن اعتقاده بأن قضية من هذا النوع تحتاج الى تمعن وتعمق لمتابعة التنفيع الواضح والذي لم تجد فيه حتى الآن رأيا قطعيا حول طبيعة معايير إنشاء هذه المشاريع التي تتولها الشركة ومدى حجم احتياج المجتمع لها والتي يحكمها علاقة أصحاب هذه الشركة والمناقصات ببعض الصناديق والشركات ويحكمها قرار مجلس إدارة الأوفست لافتا إلى أن الوضع فيها غير قائم على أي معايير وضوابط.

وأضاف البراك أن هذه الأمور لا يمكن السكوت عنها وسنتوصل إلى نتائج إيجابية أو سلبية، وفي كلا الأمرين المعالجة التشريعية في المستقبل مهمة حتى لا تتكرر مثل هذه التجاوزات بحكم العلاقات الشخصية، مستشهدا بأن أحد المتنفذين قد أخذ أموالا من هذه الشركات عن طريق علاقته الشخصية مع مسؤولي هذه الشركات دون أن تكون هناك دراسات جدوى فكل هذا تعد على القانون.

وأكد البراك على أهمية هذه القضية، وتم تكليف ديوان المحاسبة بأمر معين خلال هذا الاجتماع وسيكون ردهم خلال فترة وجيزة مع تزويدنا بكل التقارير التي كتبت عن شركة الأوفست والشركات التابعة لها، متسائلا عن الاجتياح المجتمعي الذي تنتهجه هذه الشركات في تبديد الأموال فما هو إلا تنفيع لهذه الشركات، وهل هذه المبالغ وجهت التوجيه السليم الذي يخدم المجتمع وقضاياه أم القضية هي تنفيع للشركة وأصحابها.

الخرافي: يهنئ نظيريه في بوليفاريا والرأس الأخضر

جاسم محمد الخرافي

بعث رئيس مجلس الامة جاسم محمد الخرافي ببرقيتي تهنئة الى كل من رئيس المجلس الوطني في الجمهورية البوليفارية الفنزويلية فرناندو سوتو روجاس، ورئيس المجلس الوطني في جمهورية جزر الرأس الأخضر باسيليو موسو راموس، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلديهما.

الدقباسي بحث مع العربي تعزيز دور البرلمان العربي والتقى القائم بالأعمال الإيراني بالقاهرة

التقى رئيس البرلمان العربي النائب علي الدقباسي ود.نبيل العربي الامين العام للجامعة العربية حيث بحثا سبل تعزيز العلاقة بين البرلمان والجامعة وتطوير دور مؤسسات العمل العربي المشترك بحيث تلبي تطلعات الشعوب العربية في ظل المتغيرات الراهنة التي تشهدها دول المنطقة. وقال الدقباسي ان لقاءه مع العربي كان مثمرا وطالب خلاله بتعديل وتغيير منهجية العمل العربي المشترك وتحديدا في المؤسسات العربية، سواء على مستوى البرلمان العربي او المؤسسات التابعة للجامعة بحيث تكون هذه المؤسسات قادرة على تحقيق طموحات الشعوب العربية في الحرية والمشاركة في صنع واتخاذ القرار، وبحيث تعتمد هذه المنهجية على تفعيل حقيقي لارادة الشعوب. وأوضح الدقباسي أنه وجه الدعوة للدكتور نبيل العربي لحضور اعمال الدورة القادمة للبرلمان العربي المقرر انعقادها في 16 سبتمبر المقبل، والتي ستبحث سبل تعزيز دور البرلمان كمنظومة عربية تحقق تطلعات الشعوب خاصة في ظل المتغيرات التي يفرضها الربيع العربي والتي لابد من أخذها في الاعتبار والتعامل معها من خلال تطوير العمل المؤسسي العربي. وقال ان دورة البرلمان المقبلة ستناقش عددا من الموضوعات المهمة والمحالة من الجامعة العربية والمتعلقة بالشأن العربي العام والاوضاع في الشارع العربي. وحول ما تم خلال لقائه بمقر الجامعة العربية مع القائم بالاعمال الايراني في مصر مجتبي اماني قال الدقباسي: ان البرلمان العربي في فترات سابقة له أيد فتح حوارات اقليمية برلمانية مع الجانبين التركي والايراني والاوروبي واستنادا الى هذه القرارات فان البرلمان ماض في سياسته نحو اطلاق حوارات مع هذه الجهات لتعزيز المصالح العربية المشتركة مع الدول الصديقة والشقيقة، وبناء على رغبة الجانب الايراني طلب القائم بالاعمال الايراني بالقاهرة لقائي اليوم وبناء على طلب الجانب الايراني تم بحث مسألة فتح الحوار العربي - الايراني في المرحلة المقبلة على مستوى المجالس النيابية. واضاف الدقباسي: انه استنادا لرغبات البرلمان العربي تمت احالة هذا الموضوع للجنة الشؤون السياسية لبحث تفاصيله وماهية مستوى التعاون المتاحة حماية للامن القومي العربي والمصالح العربية. وطلبت من الجانب الايراني الكف عن اطلاق التصريحات التي تهدد أمن الدول العربية حتى لا تمس مجالات التعاون التي قد تطرأ بين الجانبين، واكدنا ضرورة بناء جسر للحوار بما يحقق المصالح المشتركة.

● هناء السيد

الدقباسي خلال اجتماعه مع د. نبيل العربي (ناصر عبدالسيد)

الموزري يطالب بتطبيق القانون على الجميع

شعيب الموزري

طالب النائب شعيب الموزري الحكومة بتوفير وظائف للمواطنين وتسهيل كل الصعاب أمامهم من خلال توفير جميع الخدمات التي كفلها الدستور، مؤكدا انه يجب تطبيق القانون على الجميع دون استثناء ونحن في دولة مؤسسات وقانون يجب ان يحترم.

وأكد الموزري على اهمية توفير وظيفة لكل مواطن ورعاية صحية جيدة المستوى وتعليم يرقى به الوطن، مشددا على العدالة وعدم التمييز بين ابناء الشعب الكويتي، والمحافظة على الأموال العامة للمواطنين، وأمن يفرض على الجميع بالقانون وليس بالتهديد والقوة، والعمل على ما يجمعنا ولا يفرقنا.

وأضاف: هذه حقوق الشعب التي كفلها الدستور له، الذي يجب على الحكومة احترام جميع مواده والعمل بها، قائلا: لا يمكن ان تدار الدولة بالتسلط والعناد والمكابرة او باستخدام اسلوب فرق تسد.

وزاد: نحن في دولة مؤسسات وقانون يجب ان يحترم ويطبق على الجميع دون استثناء، سائلا ان الله يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه ويخذل كل من اراد بالكويت او شعبها اي سوء.

زنيفر: السماح للموظف باستخراج رخصة تجارية

سعد زنيفر

قدم النائب سعد زنيفر اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: تسعى الحكومة لكي تكون مركزا ماليا واقتصاديا وتوجد قوانين قد تعوق ذلك، ولا شك ان من أبرز تلك القوانين في وزارة التجارة التي تعمل حتى الآن بقانونها القديم الذي وضع أيام الروبيات في الكويت. ومن أبرز المشاكل التي تواجه الشباب الكويتي عدم موافقة وزارة التجارة لموظفي الدولة على استخراج الرخص التجارية. ونص الاقتراح على السماح لأي موظف في الدولة يعمل في القطاع الحكومي باستخراج اي رخصة تجارية لمزاولة اي نشاط تجاري يرغب به.

استفسر عن عدد الأطباء الكويتيين والوافدين الحاصلين على الزمالة البريطانية

حماد يسأل وزير الصحة عن قرارات الأمين العام لمعهد الكويت للاختصاصات الطبية

وجه النائب سعدون حماد سؤالا برلمانيا الى وزير الصحة هلال الساير جاء كالتالي: لوحظ في الفترة الأخيرة وتحديدا منذ تولي د.عبداللطيف البدر منصب الأمين العام لمعهد الكويت للاختصاصات الطبية، صدور مجموعة من القرارات والتعاميم من أمين عام معهد الاختصاصات الطبية ومجلس الأمناء برئاسة وزير الصحة، والخاصة بتعليم الأطباء داخل الكويت وخارجها..

ونظرا لما نتج عن إصدار هذه القرارات والتعاميم الجديدة من ضرر كبير لحق بشريحة كبيرة من الأطباء، خاصة فيما يتعلق بإلغاء الاعتراف بشهادة زمالة الكلية الملكية البريطانية (MRCP). وإلغاء الاعتراف ببورد علم الأمراض من الكلية الملكية الايرلندية، ونظرا لصدور هذه القرارات والتعاميم من شخص غير مختص ولا يحمل أي مؤهل طبي.

لذا كان لزاما علينا متابعة هذه القرارات والتعاميم وإعادة تقييمها خاصة أنها تتعلق بمصير الأطباء الكويتيين ومستقبل التعليم الطبي في الكويت والذي ينعكس بالتبعية على حياة المواطنين والمقيمين والوضع الصحي للدولة.

لذا يرجى إفادتي بالآتي:

1. هل قام الأمين العام لمعهد الكويت للاختصاصات الطبية بإصدار أي قرار أو تعميم خاص بإلغاء الاعتراف بامتحان زمالة الكلية الملكية البريطانية الـ (MRCP)؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصور من القرار الصادر بهذا الشأن وتاريخ صدور هذا القرار.
2. هل قامت الكلية الملكية البريطانية بإلغاء الاعتراف بامتحان التميز في تخصص الباطنية الـ«MRCP»؟
3. ما الأسباب التي دعت مجلس الأمناء أو الأمين العام لإصدار مثل هذا القرار والتعميم الخاص بإلغاء الاعتراف باختبار الزمالة البريطانية في تخصص الباطنية؟
4. هل يتعارض قرار إلغاء الاعتراف بشهادة الزمالة البريطانية الذي تم إصداره من معهد الكويت للاختصاصات الطبية مع قوانين أو قرارات ديوان الخدمة المدنية الخاصة بكادر الأطباء الجديد وتحديدا القرار رقم (2010/5)؟ وما الأسباب التي دفعت الأمين العام لمعهد الكويت للاختصاصات الطبية بعدم الموافقة على ترقية الأطباء الكويتيين والوافدين إلى مسمياتهم الوظيفية الجديدة بعد حصولهم على شهادة الزمالة من الكلية الملكية البريطانية على الرغم من أن قرارات ديوان الخدمة المدنية قد نصت على هذه الترقية؟
5. ما عدد الأطباء البشريين سواء من الكويتيين أو الوافدين بالمستشفيات والمراكز الصحية الذين تم ترقيتهم استنادا لامتحان الزمالة البريطانية الـ(MRCP) ويشغلون حاليا مسميات مسجل أول واختصاصي واستشاري؟
6. ما عدد الأطباء البشريين الكويتيين والوافدين الحاصلين على امتحان الزمالة البريطانية الـ(MRCP) وتم رفض ترقيتهم الوظيفية التي تقدموا بها إلى معهد الكويت للاختصاصات الطبية مؤخرا، وتحديدا بعد صدور التعميم الخاص بإلغاء الاعتراف بشهادة الزمالة البريطانية من الأمين العام، على الرغم من اجتيازهم اختبار الـ «MRCP»؟
7. هل تم استثناء ترقية أي طبيب أو طبيبة من معهد الكويت للاختصاصات الطبية استنادا الى شهادة الزمالة البريطانية الـ (MRCP) بعد تاريخ 2010/12/31؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين عدد وأسماء الأطباء الذين وافق الأمين العام أو المدير التنفيذي للمعهد على استثنائهم من القرار وترقيتهم، وما الأسباب التي دعت إلى استثناء ترقيتهم على الرغم من صدور التعميم الخاص بإلغاء الاعتراف بشهادة الزمالة البريطانية؟
8. يرجى تزويدي بصورة من جميع القرارات والتعاميم التي أرسلها الأمين العام لرؤساء الأقسام الطبية يفيدهم بقرار إلغاء الاعتراف بشهادة الزمالة البريطانية وتحديد إلغاء الاعتراف بامتحان الـ«MRCP»؟
9. هل قام الأمين العام بإلغاء الاعتراف بالاتفاقية المبرمة بين معهد الاختصاصات الطبية والكلية الملكية الايرلندية أو البريطانية في تخصص علم الأمراض الـ«pathology»؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما الأسباب التي دعت الأمين العام لإلغاء الاعتراف ببورد الكلية الملكية القائم على هذه الاتفاقية؟ يرجى تزويدي بصورة من قرار إلغاء الاتفاقية مع تزويدي بصورة من مراسلات معهد الاختصاصات الطبية للكلية المعنية بهذا الشأن؟
10. كم عدد الأطباء الكويتيين الذين تم طردهم من بورد علم الأمراض الـ«pathology» نتيجه إلغاء الاعتراف بهذا البورد؟ وكم عدد السنوات الدراسية التي ضاعت منهم نتيجة صدور هذا القرار؟ وما مصيرهم بعد قرار الأمين العام بإلغاء الاعتراف بهذه الاتفاقية على الرغم من السنوات التي قضوها داخل البورد استنادا الى الاتفاقية الملغاة؟
11. ما عدد الاتفاقيات المبرمة بين معهد الكويت للاختصاصات الطبية والجامعات أو المستشفيات الخارجية التي تم إلغاؤها من الأمين العام لمعهد الاختصاصات الطبية؟ وما مصير الأطباء الكويتيين المبتعثين لهذه الجامعات استنادا الى هذه الاتفاقيات؟ وهل قام ديوان الخدمة بطلب أي مستحقات مالية من الأطباء المبتعثين نتيجة قرار إلغاء هذه الاتفاقيات المشتركة؟ يرجى تزويدي بصور جميع المراسلات فيما يخص إلغاء الاتفاقيات.
12. في حال الموافقة على البورد الكويتي الجديد المرفوع لديوان الخدمة المدنية، هل سيتم إلغاء الاعتراف بالبورد الكويتي للأشعة أو البورد الكويتي لطب العائلة المعترف بهم من الكلية الملكية الايرلندية حسب الاتفاقية المبرمة من معهد الاختصاصات الطبية مع الكلية الملكية؟ وهل سيتم اعتماد الأطباء الخريجين من هذين التخصصين كحاصلين على شهادة البورد الكويتي الجديد أم شهادة صادرة من الكلية الملكية في ايرلندا كما كان في السابق؟

هايف يقترح إنشاء قسم لدراسة الإعلام التطبيقي في كلية الدراسات التجارية

قدم النائب محمد هايف اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: من منطلق تعزيز سياسة إحلال الكوادر الوطنية في قطاعات الدولة المختلفة، لاسيما القطاع الاعلامي المهم والحساس لارتباط عمله بكل أجهزة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل ما أثير أخيرا عن اختراق بعض الاجهزة الأمنية والاستخباراتية لعدد من الدولة هذا القطاع ونظرا لعدم وجود إجازة علمية بدرجة الدبلوم. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع تمنياتي بأن يوليه وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي أحمد المليفي الأهمية ووضعه موضع التنفيذ.

ونص الاقتراح: إنشاء قسم لدراسة الاعلام التطبيقي والاتصال، وذلك في كلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، على أن تكون مدة الدراسة فيه أربعة فصول دراسة نظرية وفصل خامس تدريبي يحصل خلاله الطلاب على إجازة الدبلوم في أحد التخصصات التالية: دبلوم صحافة، دبلوم إذاعة وتلفزيون، دبلوم إعداد وإخراج، دبلوم علاقات عامة، دبلوم تنظيم مؤتمرات.

على أن يعمل هذا القسم ومخرجاته بشكل متكامل مع مخرجات تخصص الاعلام في جامعة الكويت لتهيئة الكوادر الوطنية لإدارة دفة العمل الاعلامي بالبلاد بشكل أكثر تنظيما واحترافية يراعي المصلحة الوطنية عند التعاطي مع كل القضايا المثارة في المجتمع الكويتي.

محمد هايف

الحربش للشمالي: ما ضوابط البنك المركزي المطبقة على المؤسسات المالية الإسلامية؟

وجه النائب جمعان الحربش سؤالا برلمانيا الى وزير المالية مصطفى الشمالي جاء كالتالي: يرجى إفادتي بالآتي:

1. مع بلوغ عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عددا يساوي او يفوق نظيراتها التقليدية، هل لدى بنك الكويت المركزي موظفون مؤهلون شرعيا وفنيا للتدقيق على المؤسسات والأدوات المالية الإسلامية بغرض تحقيق توافر الجانب الشرعي بها؟
2. يشارك البنك المركزي في بعض المؤسسات المهنية الدولية لتطوير صناعة التمويل الإسلامي، فماذا فعل البنك المركزي لتطبيق توصيات وقرارات هذه الجهات في الكويت؟
3. ما الخطة التي أعدها البنك المركزي لمواجهة التغيير الهيكلي في القطاع المالي والمتمثل في بلوغ عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عددا يساوي او يفوق نظيراتها التقليدية؟
4. بعض البنوك المركزية التي تبنت التمويل الإسلامي كقطاع إستراتيجي وسريع للنمو أسست إدارات أو قطاعات داخلية متخصصة في تطوير هذا القطاع وحل المشاكل التي تعترضه، فهل للبنك المركزي خطة في هذا الاتجاه؟
5. ما ضوابط البنك المركزي التي يطبقها على المؤسسات المالية الإسلامية الخاضعة لرقابته لضمان التزامها بتطبيق المعايير الشرعية، كما ورد في نظامها الأساسي؟ كما يرجى إفادتي بالضوابط المماثلة التي يطبقها على المؤسسات المالية التقليدية الخاضعة لرقابته عندما تطرح عروض مالية إسلامية.

د. جمعان الحربش

معصومة تستفسر من الساير عن ترقيات «وبوردات» الأطباء داخلياً وخارجياً

قدمت النائبة معصومة المبارك سؤالا برلمانيا الى وزير الصحة د.هلال الساير جاء نصه كالتالي: يعنى معهد الكويت للاختصاصات الطبية بشؤون ترقيات وبعثات وبوردات الاطباء داخليا وخارجيا وقد قام المعهد بعدة إجراءات جديدة في الفترة الاخيرة وتغييرات جذرية.

لذا يرجى إفادتي بالآتي: كم عدد البوردات التخصصية العامة والتخصصية العليا التي قام المعهد بالإعلان عنها ونوعية هذه التخصصات؟ وأسماء المقبولين في البوردات وشهاداتهم العلمية وجنسياتهم من سنة 2000 الى 2011. وما شروط الالتحاق بالبوردات؟ مع تزويدي بنسخة من هذه الشروط. وهل تم قبول اطباء من غير الجنسية الكويتية في بوردات تخصصية عليا في وقت تقدم فيه اطباء كويتيون يملكون شهادات تخصصية اعلى واكثر خبرة علمية ولم يتم قبولهم في هذه البوردات التخصصية؟

اذا كانت الاجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بالآتي: أسماء الاطباء غير الكويتيين المقبولين. وجنسياتهم وأسباب ومبررات قبولهم، والبورد التخصصي الذي تم قبولهم به، مبررات عدم قبول الاطباء الكويتيين الأكثر خبرة ويحملون شهادات تخصصية، عدد الأطباء غير الكويتيين الذين تم قبولهم، مدى صحة إلغاء الاعتراف بشهادة الزمالة البريطانية مثل MRCP المعتمدة سابقا ومعترف بها ويتم الترقية على أساسها، ما آلية الترقيات المعتمدة للأطباء في معهد الاختصاصات الطبية؟

د. معصومة المبارك

علاج أُسر العسكريين المتقاعدين بالخارج على نفقة «الدفاع»

قدم النواب مسلم البراك وخالد الطاحوس وعلي الدقباسي والصيفي مبارك وحسن جوهر اقتراحا برغبة بشأن العلاج بالخارج لأسر العسكريين المتقاعدين جاء في مقدمته: حث الشباب على الانضمام الى قواتنا المسلحة يتم عبر توفير العديد من الميزات المالية وغير المالية لتشجيعهم على التطوع والاستمرار في شرف الخدمة العسكرية حتى يصلوا الى سن التقاعد ومن بين المميزات توفير خدمات صحية لأسر العسكريين اثناء وجودهم في الخدمة، ورعاية العسكريين صحيا بعد تقاعدهم، وهذا من شأنه ان يساهم في ايجاد شيء من الطمأنينة والأمان لدى العسكريين الحاليين ويشجع الشباب على الالتحاق بالجيش والشرطة للذود عن أراضي البلاد والدفاع عن شعبها وحماية أمنها وتطبيق قوانينها، هذا بالاضافة الى ان هذه الخدمات تعتبر نوعا من الوفاء والتقدير اللذين قضوا شبابهم وحياتهم العملية في خدمة البلاد من العسكريين المتقاعدين.

الا ان هناك مجالا لتوسعة مجال الخدمات الصحية «العلاج بالخارج» على نفقة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية بحيث تشمل بعضا من افراد اسر العسكري المتقاعد بدلا من وضعها الحالي الذي يشمل العسكري المتقاعد نفسه فقط.

ونص الاقتراح على:

يحق للعسكري المتقاعد ولوالده ولوالدته ولزوجته ولأبنائه العلاج بالخارج على نفقة وزارة الدفاع او وزارة الداخلية حسب حاجة المريض التي يقررها الطبيب المختص او اللجنة الطبية المختصة.

يحق للعسكري والعسكري المتقاعد ان يرسل اخوته سواء ذكورا او اناث في حال اصابتهم بمرض السرطان للعلاج بالخارج سواء على نفقة الداخلية او الدفاع كل في موقع عمله.

كما قدم النواب أنفسهم اقتراحا آخر برغبة بشأن مقاعد متفوقي كلية سعد العبدالله في كلية الحقوق جاء كالتالي: توفير فرصة استكمال الدراسة للعسكريين المتفوقين من خريجي كلية الشيخ سعد العبدالله لعلوم الشرطة يعتبر من الحوافز المشجعة لطلبة الضباط لبذل المزيد من الجهد اثناء فترة انتسابهم الى الكلية، وبعضهم ربما كان من دوافع تطوعه الى جانب نيل شرف الخدمة العسكرية هو ما قد يتحقق له من فرص لتطوير تحصيله العلمي وتطوره في السلك العسكري، وقد كان يتم تخصيص عدد 25 مقعدا في كلية الحقوق بجامعة الكويت للمتفوقين من خريجي كلية سعد العبدالله وذلك لأربع دفعات سابقة، لكن تم مؤخرا تقليص هذا العدد الى 5 مقاعد فقط بقرار من لجنة شؤون الشرطة.

ونظرا لحاجة وزارة الداخلية الى القانونيين، وإلى الحاجة الدائمة للدولة لتشجيع الشباب الكويتي على الانتساب الى السلك العسكري، وبسبب امكان تعويض الاعداد التي قد تتسرب من القطاع العسكري الى مزاولة مهنة المحاماة من خلال خريجي الدفعات التالية نتقدم بالاقتراح التالي:

يخصص عدد لا يقل عن 25 مقعدا في كلية الحقوق سنويا للمتفوقين من خريجي العلوم العسكرية وفقا لما هو موجود في الدفعات الأخيرة.

يلتزم العسكري المستفيد من استكمال دراسة الحقوق بعد التخرج في كلية سعد العبدالله بالاستمرار في العمل في السلك العسكري بعد تخرجه في كلية الحقوق لمدة تحددها وزارة الداخلية.